|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| C:\Users\ponder\AppData\Local\Microsoft\Windows\Temporary Internet Files\Content.Word\BDT-25th_anniversary_2017-Logo_411959-3_transparent.png | **المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالاتلعام 2017 (WTDC‑17)****بوينس آيرس، الأرجنتين، 20-9 أكتوبر 2017** | **C:\Users\murphy\Documents\WTDC17\bd_A_25Years_Horizontal-411959.jpg** |
|  |  |  |
| الجلسة العامة | **الإضافة 8للوثيقة WTDC‑17/23-A** |
|  | **4 سبتمبر 2017** |
|  | **الأصل: بالروسية** |
| الدول الأعضاء في الاتحاد، الأعضاء في الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات (RCC) |
| مشروع مراجَعة القرار 15 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات -البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا |
|  |
| **مجال الأولوية:**- القرارات والتوصيات**ملخص:**يرتبط بند العمل هذا ارتباطاً وثيقاً بالمسائل المتعلقة بتقييس التكنولوجيات الجديدة واعتمادها بموجب شروط غير تمييزية. وفي هذا السياق، يتعين على قطاع تنمية الاتصالات أن يواصل العمل، بالتعاون مع قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية، لتلبية احتياجات البلدان النامية في سعيها إلى ضمان النفاذ غير التمييزي إلى التكنولوجيات السلكية واللاسلكية للاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات، ومرافقها وخدماتها وما يتصل بها من تطبيقات، بما في ذلك البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكل متبادل ومحددة استناداً إلى توصيات قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية، ويتعين عليه أيضاً أن يشجع إلى أقصى حد ممكن التعاون بين أعضاء الاتحاد بشأن المسائل المتعلقة بتقييس واعتماد التكنولوجيات الجديدة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات ومرافقها وخدماتها وما يتصل بها من تطبيقات، بما في ذلك نتائج البحوث والأعمال التطبيقية المتعلقة بنقل التكنولوجيات التي تم تقييسها، في وقت لاحق وبشروط متفق عليها بشكل متبادل.**النتائج المتوخاة:**يُدعى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 إلى النظر في مراجعة القرار 15 (المراجَع في حيدر آباد، 2010) والموافقة عليها، على النحو المبين في مرفق هذه الوثيقة. **المراجع:**القرار 15 (المراجَع في حيدر آباد، 2010) |

MOD RCC/23A8/1

القـرار 15 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017)

البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 2017)،

إذ يذكّر

 *أ )* بالقرار 64 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن النفاذ على أساس غير تمييزي إلى مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وخدماتها وتطبيقاتها، بما في ذلك البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، والاجتماعات الإلكترونية على أساس شروط متفق عليها؛

*ب)* بالتزام تونس الذي يعترف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع البلدان ولجميع الأفراد في كل مكان نفاذاً شاملاً ومنصفاً وميسور التكلفة (انظر الفقرات 15 و18 و19 من التزام تونس)؛

*ج)* بنتائج الحدث الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها (جنيف، 2014)، ولا سيما تلك المتعلقة بنقل الدراية والتكنولوجيا،

وإذ يدرك

 *أ )* أن من الممكن أن تستفيد بلدان كثيرة من عمليات نقل التكنولوجيا في نطاق واسع من المجالات؛

*ب)* أن التنسيق الكامل بين شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لن يتحقق ما لم تتمتع جميع البلدان التي تشارك في أعمال الاتحاد بدون استثناء بالنفاذ على أساس غير تمييزي إلى التكنولوجيات الجديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومرافقها وخدماتها وتطبيقاتها الحديثة ذات الصلة، بما في ذلك البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا على أساس شروط متفق عليها بشكل متبادل، دون المساس باللوائح الوطنية والالتزامات الدولية الناشئة عن اختصاصات منظمات دولية أخرى؛

*ج)* أن المشاريع المشتركة يمكن أن تكون وسيلة فعّالة لنقل التكنولوجيا؛

*د )* أن الحلقات الدراسية والتدريبية التي تجريها بلدان ومنظمات دولية وإقليمية عديدة قد أسهمت في نقل التكنولوجيا وبالتالي في تنمية شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة؛

*ه‍ )* أن مزودي معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هم شركاء لهم أهميتهم في ضمان تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية وأنهم مستعدون للدخول بحرية في ترتيبات من هذا القبيل؛

*و )* أن البحوث التطبيقية هي نشاط واعد بالنسبة للبلدان النامية؛

*ز )* أن عدداً كبيراً من مهندسي البلدان النامية يسهم في البحوث التطبيقية في البلدان المتقدمة؛

*ح)* أن لدى معاهد البحوث في البلدان المتقدمة موارد بشرية ومادية كبيرة قياساً بالبلدان النامية؛

*ط)* أن علاقات الشراكة والتعاون بين مراكز ومختبرات البحوث التطبيقية تحسّن من نقل التكنولوجيا،

يقـرر

1 الاستمرار، ضمن ولاية قطاع تنمية الاتصالات، في تلبية احتياجات السعي إلى ضمان النفاذ غير التمييزي إلى التكنولوجيات السلكية واللاسلكية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات ومرافقها وخدماتها وما يتصل بها من تطبيقات، بما في ذلك البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، طبقاً لشروط متفق عليها بشكل متبادل ومحددة استناداً إلى توصيات قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية؛

2 تشجيع التعاون إلى أقصى حد ممكن بين أعضاء الاتحاد بشأن المسائل المتعلقة بتقييس واعتماد التكنولوجيات الجديدة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات ومرافقها وخدماتها وما يتصل بها من تطبيقات، بما في ذلك نتائج البحوث والأعمال التطبيقية المتعلقة بنقل التكنولوجيات التي تم تقييسها، في وقت لاحق وبشروط متفق عليها بشكل متبادل؛

3 أنه بناء على الاتفاق بين الأطراف المعنية، ينبغي قدر الإمكان تعزيز نقل التكنولوجيا التي تم تقييسها والتكنولوجيا الجديدة لفائدة البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن التكنولوجيات التقليدية وأيضاً بشأن التكنولوجيات والخدمات الجديدة التي تخضع للتقييس الدولي في إطار قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية؛

4 استمرار تشجيع البلدان النامية والبلدان المتقدمة أن تتعاون فيما بينها عن طريق تبادل الخبراء وتنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات وورش العمل المتخصصة وربط شبكات مراكز الأبحاث التطبيقية في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة المؤتمرات عن بُعد، إلخ.؛

5 تشجيع البلدان المستفيدة أن تستخدم عمليات نقل التكنولوجيا استخداماً منهجياً وكاملاً في بلدانها،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات

بالتعاون أيضاً مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار الوثائق المتبناة في مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات:

1 الاستمرار في عقد حلقات دراسية أو ورش عمل أو دورات تدريبية متخصصة في ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل رفع المستوى التكنولوجي في البلدان النامية؛

2 الاستمرار في تشجيع تبادل المعلومات بين المنظمات الدولية والبلدان المانحة والبلدان المستفيدة بشأن نقل التكنولوجيا وذلك عن طريق مساعدتها في إنشاء شبكات تعاونية من معاهد الأبحاث في ميدان الاتصالات تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة؛

3 المساعدة في تحديد الاختصاصات التي تضمن نقل التكنولوجيا عندما يُطلب منه ذلك؛

4 الاستمرار في إعداد كتيبات دليلية في ميدان نقل التكنولوجيا؛

5 ضمان نشر هذه الكتيبات في البلدان النامية وضمان تعريف المستعملين بطريقة استخدامها؛

6 تشجيع مراكز البحوث في البلدان المتقدمة على عقد ورش عمل متخصصة في البلدان النامية؛

7 تقديم دعم مالي إلى مراكز البحوث في البلدان النامية لكي تتمكن من المشاركة في الاجتماعات وورش العمل المعروفة في مجال البحث والتقييس؛

8 وضع عقد نموذجي بين مختلف مراكز البحوث يحدد مقتضيات الشراكة بينها،

يدعو البلدان النامية

*أ )* إلى الاستمرار في إعداد مشاريع بحوث جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديمها إلى مراكز البحوث التطبيقية من أجل تسهيل التعاون بينها وبين مراكز البحوث التطبيقية في البلدان المتقدمة؛

*ب)* إلى المساهمة في تقييس نتائج البحوث التطبيقية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات ومرافقها وخدماتها وما يتصل بها من تطبيقات،

يدعو مزودي معدات الاتصالات وخدماتها

عملاً بإعلان مبادئ جنيف للمرحلة الأولى للقمة والتزام تونس في المرحلة الثانية، إلى إتاحة التكنولوجيا والمعارف العلمية الجديدة ذات الصلة إلى العملاء في البلدان النامية على أساس طوعي و/أو وفقاً للمبادئ التجارية السليمة،

يناشد المنظمات الدولية والبلدان المانحة

مساعدة البلدان النامية في استكشاف طرق تحسين نقل التكنولوجيا ووسائل ذلك وتطوير مراكز ومختبرات البحوث التطبيقية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)